

أدب المفتى والمستفتى

بأبيه وأمه ويعطي من كان من نسل أخيه مع أنه لا يجمع انتساباً بأبويه إلى أخيه هذا مما يُباوه ظاهر الحال جداً وبعد هذا فحكم الحاكم المذكور على الوجه المذكور لا يخفى وجوب نقضه إن كان قد حكم باستحقاق المنتسب إلى الأخ فإن استحقاق نسل الأخ مشروط بانفراط نسل الواقف على الإطلاق فسواء استحق من بقي منهم أو لم يستحق فلا حق جزماً مع وجودهم لأحد من نسل الأخ وهذا ملزوم به على وجه لا ينفذ حكمه بخلافه وإن كان حكمه ينفي استحقاق من بقي من نسل الواقف غير متعرض لاستحقاق نسل الأخ فحكمه منقوص أيضاً نظراً إلى الحاكم وانتفاء أهليته لذلك أنه لم يظهر ذلك بالنظر إلى نفس الحكم و^وأعلم.

288 - مسألة رجل وقف وشرط النظر فيه إلى الأرشد من أولاد أولاده فمات الواقف وخلف أولاداً بنين وأولاد بنات فعدم الأرشد من أولاد البنين ووجد الأرشد من أولاد البنات فهل يتثبت النظر للأرشد من أولاد البنات أم لا.

أجاب ^ونعم يتثبت النظر للأرشد من أولاد البنات والحالة هذه و^وأعلم.

289 - مسألة وقف موقوف على الأيتام والأرامل من أولاد الإمامين الحسن والحسين ^وهما فهل إذا بلغ أحد منهم من الذكور والإثاث يصرف إليه من ذلك وهل تكون البنت البكر البالغ من قبيل الأرامل أم لا وما حد الأرملة.

أجاب ^ولا حق في ذلك لكل بالغ وبالغة والأرملة كل امرأة كان لها زوج فبانت عنه بموت أو بسبب آخر هذا نص الإمام الشافعي ^وويدخل في ذلك البكر التي فارقت زوجها